التنافسية

نشرة ربعية تصدر عن
المركز الوطني للتنافسية
الربع الثالث من العام 2024م

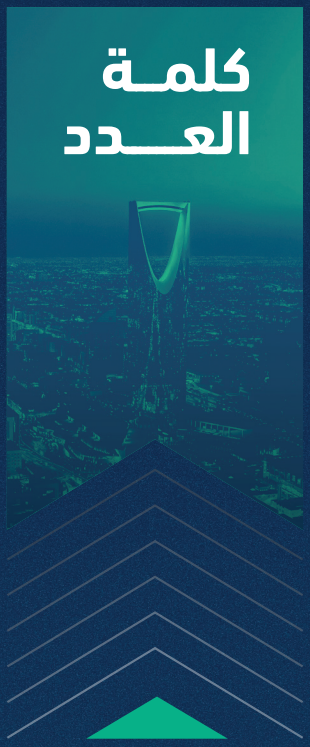


وزير التجارة يبحث تعزيز الشراكة التجارية السعوديـة – الكوريـة

منتدى الأعمال السعودي الكوري
يبحث في سيئول تعزيز الشراكة الاقتصادية

المركز الوطني للتنافسية يُعد 4 أدلة
إرشادية خاصة بالمشروعات التشريعية

كلمة العدد



تواكب نشرة «التنافسية» للربع الثالث من عام 2024م، التطورات التي شهدتها المملكة عالمياً، وترصد أبرز أنشطة وأعمال المركز، التي يسعى من خلالها إلى تحسين بيئة الأعمال ورفع مستوى تنافسية المملكة عالمياً.

وتتناول النشرة زيارة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي إلى سيئول؛ بهدف تعزيز العلاقات التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، ورفع مستوى الشراكة الاقتصادية، إلى جانب المشاركة في منتدى الأعمال السعودي – الكوري.

وتستعرض النشرة أبرز ما تناولته لقاءات معالي الوزير، ومنها مناقشة تعزيز الشراكة الاقتصادية في القطاعات ذات الأولوية بين المملكة وبريطانيا، وذلك خلال لقائه معالي وزير الدولة للأعمال والتجارة السيد جوناثان رينولدز، إلى جانب استكمال مباحثات تعزيز التعاون بين شركة (NAVER) الكورية الجنوبية وقطاع الأعمال المحلي خلال لقائه مؤسس ورئيس مجلس إدارة الشركة لي ها جين والوفد المرافق له.

وتتضمن النشرة الفعاليات التي نفذها المركز خلال الربع الثالث لتحسين وتطوير وتحفيز البيئة التنافسية للمملكة في الجانب الاقتصادي والتنموي، ومنها إعداد المركز لأربعة أدلة إرشادية للمختصين والمعنيين بالمشروعات التشريعية بهدف تطوير العمل وتحسين جودة المخرجات المرتبطة بالبيئة التشريعية والتنظيمية في المملكة.

ما هي التنافسية؟

قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها، وسياساتها، ومؤسساتها؛ لرفع كفاية وجودة الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال وجودتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وجعلها في مركز تنافسي متقدم.

رؤيتنا

أن تكون المملكة العربية السعودية في مصاف الدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً بحلول العام 2030م، من خلال التركيز على الاستثمار، وريادة الأعمال، والابتكار والإنتاجية.

رسالتنا

تعزيز القدرة التنافسية للمملكة ومواءمة إستراتيجيات الجهات الحكومية حول رؤية موحدة، من خلال تطوير البيئة التشريعية والإجرائية.

29 يوليو 2024م

وزير التجارة يبحث تعزيز الشراكة التجارية السعودية – الكورية



أجرى وفد سعودي من القطاعين العام والخاص برئاسة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي زيارة عمل إلى كوريا الجنوبية؛ بهدف تعزيز العلاقات التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، ورفع مستوى الشراكة الاقتصادية، إلى جانب المشاركة في منتدى الأعمال السعودي – الكوري.

وخلال الزيارة التقى القصبي دولة رئيس وزراء جمهورية كوريا الدكتور هان دوك-سو، وعدداً من الوزراء تناولت أثر رؤية السعودية 2030، والإصلاحات الاقتصادية والتنموية في المملكة على الفرص الواعدة للشراكة بين قطاعي الأعمال في الجانبين.

30 يوليو 2024م

المركز يعقد منتدى الأعمال السعودي – الكوري في سيئول



شهدت العاصمة الكورية سيئول منتدى الأعمال السعودي – الكوري بتنظيم من المركز الوطني للتنافسية، واتحاد الغرف التجارية السعودية، وغرف التجارة والصناعة الكورية بمشاركة نحو 400 مشارك من القطاعين الحكومي والخاص في البلدين.

وشارك معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي في المنتدى، حيث أشار إلى أن المملكة وكوريا تتمتعان بعلاقات تجارية إستراتيجية، ويسعيان إلى تعزيز الرخاء الاقتصادي والتعاون المشترك، وأن حجم التجارة الثنائية مع كوريا بلغ 35 مليار دولار خلال الفترة من 2019م إلى 2023م، كما تم إصدار 174 سجلاً تجارياً لشركات كورية حتى أبريل الماضي.

12 سبتمبر 2024م

القصبي يبحث مع رئيس (NAVER) فرص تعزيز التعاون



بحث معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي مع مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة (NAVER) الكورية الجنوبية لي ها جين تعزيز التعاون بين الشركة وقطاع الأعمال المحلي، إلى جانب استعراض فرص التعاون المستقبلية في القطاعات الواعدة ومنها التجارة الإلكترونية، وتطوير معاهد وبرامج تدريبية للطلاب في المملكة.

16 سبتمبر 2024م

القصبي يبحث مع وزير التجارة البريطاني تعزيز الشراكة التجارية بين البلدين الصديقين



تناول معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي مع معالي وزير الدولة للأعمال والتجارة السيد جوناثان رينولدز تعزيز الشراكة الاقتصادية في القطاعات ذات الأولوية للبلدين.

وبحث معاليه خلال استقباله الوزير الضيف في الرياض تشجيع الشركات البريطانية على توسيع أعمالها في المملكة، إلى جانب تحفيز وتمويل الشركات الناشئة في المجالات الواعدة المعتمدة على البحث والابتكار، واستعراض جهود البلدين في تنمية ريادة الأعمال.

26 أغسطس 2024م

تنظيم ورشة عمل "حصر تحديات قطاع الذهب والمجوهرات"



نظم المركز الوطني للتنافسية ورشة عمل عن بعد بعنوان "حصر تحديات قطاع الذهب والمجوهرات"، التي شارك فيها عدد من أعضاء اللجنة الوطنية للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة باتحاد الغرف التجارية السعودية، وممثلو الجهات الحكومية ذات العلاقة. وتناولت الورشة أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين وبحث الحلول المقترحة لمعالجة هذه التحديات.

09 سبتمبر 2024م

عقد ورشة عمل "تطبيق نظام الإفلاس وأحكامه"



عقد المركز الوطنية للتنافسية بالتعاون مع وزارة العدل ورشة عمل عن بعد حول "تطبيق نظام الإفلاس"، بمشاركة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، وحضور عدد من المشاركين من القطاعين الحكومي والخاص.

واستعرضت الورشة مرئيات البنك المركزي السعودي (ساما) والبنوك السعودية حيال تطبيق نظام الإفلاس وأحكامه سواء كانت ذات صلة بالتشريع أو التطبيق القضائي، وتعزيز تطبيق نظام الإفلاس، بالإضافة إلى رفع كفاءة الإطار التشريعي لأحكامه بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة.

المركز الوطني للتنافسية يُعد

4

أدلة إرشادية خاصة بالمشروعات التشريعية

منصة استطلاع
PUBLIC CONSULTATION PLATFORM

دليل صياغة مقترح تشريعي لنظام أو لائحة

الهدف: تطوير دور الإدارة القانونية في الجهة الحكومية فيما يتصل بإعداد مقترح تشريعي لنظام أو لائحة

دليل تقديم الاستشارات القانونية

الهدف: تطوير دور الإدارة القانونية في الجهة الحكومية فيما يتصل بتقديم الاستشارات القانونية

دليل التمثيل القضائي للجهات الحكومية

الهدف: تطوير دور الإدارة القانونية في الجهة الحكومية فيما يتصل بتمثيل الجهة في مختلف الدعاوى والمنازعات أمام الجهات المعنية

دليل مراجعة مشروعات الأنظمة واللوائح وإبداء الرأي بشأنها

الهدف: تطوير دور الإدارة القانونية في الجهة الحكومية فيما يتصل بإبداء مرئياتها في مشروعات الأنظمة واللوائح بما يحقق أقصى درجات الاستفادة من هذه المرئيات



ملخص لأداء المملكة في التقارير والمؤشرات العالمية التي يتابعها المركز الوطني للتنافسية – خلال الربع الثالث 2024م

تحقيقاً لأهداف رؤية السعودية 2030 المتعلقة برفع تنافسيتها عالمياً، تتضمن أعمال المركز الوطني للتنافسية دراسة وتحليل ومتابعة نحو 27 تقريراً عالمياً معتبراً، ويراقب المركز أداء المملكة في مؤشرات تلك التقارير، من خلال:

العمل على رصد وتحليل المؤشرات والتقارير العالمية المتعلقة بالتنافسية، ومقارنة أداء المملكة بالدول الرائدة، بالإضافة إلى حصر أهم المؤشرات والتقارير التخصصية في المجالات المختلفة، وإحالتها للجهات الحكومية المعنية، واقتراح التوصيات المناسبة لتنفيذها، وتأتي أهمية التقارير العالمية من جهة عملها على رصد وتحليل أداء الدولة التنافسي في إطار إستراتيجيتها، بشكل يعكس جهود التطوير والتحسين المبذولة؛ في سبيل تحسين مؤشرات الدولة، والإسهام في رفع تنافسيتها وتعزيز مكانتها العالمية.

التقارير التي تحسن أداء المملكة فيها:

مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية

الصادر عن الأمم المتحدة:

تقدمت المملكة بمقدار (25) مرتبة، وحصلت على المرتبة (6) عالمياً في نسخة عام 2024م.

- **01** إقليمياً.
- **02** بين دول مجموعة العشرين.
- **04** عالمياً في الخدمات الرقمية.

تقرير المواهب العالمية

الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية – (IMD):

تقدمت المملكة (4) مراتب في نسخة العام 2024م، وحصلت على المرتبة (32) عالمياً من أصل (67) دولة.

- **08** بين دول مجموعة العشرين.
- **09** بين الدول التي يزيد عدد سكّانها عن (20) مليون نسمة المضمّنة في التقرير، والبالغ عددها (30) دولة.
- **25** بين دول أوروبا، الشرق الأوسط، وأفريقيا المضمّنة في التقرير، والبالغ عددها (43) دولة.

مؤشر الابتكار العالمي

الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

تقدمت المملكة مرتبة واحدة في نسخة العام 2024م، وحصلت على المرتبة (47) عالمياً من أصل (133) دولة.

- **36** عالمياً في مدخلات الابتكار، و(66) عالمياً في مخرجات الابتكار.
- **05** من أصل (18) دولة في شمال أفريقيا وغرب آسيا.
- **12** بين دول مجموعة العشرين.
- **40** من أصل (51) دولة عالية الدخل.

يسعى المركز بالتكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة على تطوير وتحسين بيئة الأعمال في المملكة من خلال تنفيذ الإصلاحات التشريعية والإجرائية التي تسهم في انتقال الاقتصاد إلى التنافسية العالمية.

أبرز الإصلاحات التي نفذت خلال الربع الثالث من عام 2024م:

.01

إلغاء رسوم إصدار رخصة مرافق الضيافة السياحية عبر منصة (بلدي) بهدف تعزيز جاذبية بيئة الأعمال في قطاع السياحة، وتسهيل بدء ممارسة الأنشطة الاقتصادية في القطاع.

.02

أتمتة إجراءات المسافنة بهدف تمكين الوكلاء الملاحيين من الحصول على خدمات إلكترونية متكاملة تتضمن الموافقة الآلية من النظام على الخدمات المرتبطة بأعمال المسافنة.

.03

عقد وزارة العدل لشراكات بحثية وتدريبية مع عدد من الجهات المحلية والدولية المتخصصة في الدراسات العدلية والقانونية، بما يُسهم في التطوير المستمر لمنسوبي القطاع العدلي.

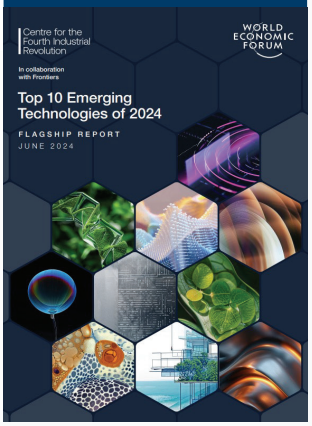
.04

التوسع في خدمات المصالحة وبدائل تسوية المنازعات، من خلال توقيع مجموعة من مذكرات التعاون مع عدد من الشركاء من الجهات ذات الصلة بأعمال الوساطة.

أبرز الدراسات والأبحاث الصادرة عن المنظمات الدولية

خلال الربع الثالث من العام 2024م، حول مستجدات الإنتاجية، والشمولية، والاستدامة، والقدرة على التكيّف:

أفضل 10 تقنيات ناشئة



تقرير سنوي يقدم لمحة عامة عن أفضل التقنيات الناشئة ذات الإمكانيات الهائلة عبر مختلف المجالات. بدءاً من التطورات في علوم المواد وحتى التقنيات التحويلية في مجال الرعاية الصحية وخارجها. تستند نتائج التقرير على المناقشات مع أصحاب الخبرة وفق مقاييس ومعايير محددة.

يسلط تقرير هذا العام الضوء على التقنيات ذات الإمكانيات الهائلة لإحداث ثورة في الاتصالات ومعالجة التحديات الملحة لتغير المناخ والتي من شأنها التأثير على الاقتصادات خلال الخمس سنوات القادمة، ومن أبرز هذه التقنيات ما يلي:

- استخدام **الذكاء الاصطناعي في الاكتشافات العلمية** في عدة مجالات منها: تشخيص وعلاج الأمراض، تسريع البحث والفهم لعلوم الأحياء، وكيفية فهم العقل البشري.
- **تقنيات تعزيز الخصوصية وأمن البيانات** التي تسمح بتحليل البيانات المشفرة دون إمكانية الوصول إلى البيانات الأولية مباشرة.
- **الاستشعار والاتصالات المتكاملة لتسهيل جمع البيانات ونقلها في وقت واحد**، ومن ذلك: أنظمة المراقبة البيئية ودمج أجهزة الاستشعار في شبكات الطاقة لمراقبة استهلاكها وتوليدها.
- **ميكروبات التقاط الكربون** للمساهمة في إستراتيجية احتجاز الكربون حيث يتم تطوير الكائنات الحية الدقيقة لامتصاص الغازات وتحويلها.

تقرير الاستثمار العالمي 2024م



يرصد تقرير الاستثمار العالمي توجهات الاستثمار العالمية والإقليمية والتطورات السياسية الوطنية والدولية لسياسات الاستثمار. بالإضافة إلى تقديم تحليلات عن سلاسل القيمة العالمية وعمليات الشركات متعددة الجنسيات، والحلول الرقمية الحكومية كأداة لمعالجة ضعف الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة استثمارية ميسرة وشفافة، ويشير تقرير هذا العام إلى ما يلي:

- **انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 2%** في عام 2023م.
- انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى **الاقتصادات النامية بنسبة 7% في عام 2023م**.
- انخفاض الاستثمار في قطاعي البنية التحتية والاقتصاد الرقمي، **ونمو الاستثمارات في صناعات السيارات والإلكترونيات والآلات والمعادن الحيوية**.
- **تأتي المملكة في المرتبة الـ 28 عالمياً، والـ 15 بين مجموعة دول العشرين، والـ 2 خليجياً** في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة في عام 2023م.
- **انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للمملكة بنسبة 56%** وتراجع حجم الاستثمار الأجنبي الصادر بنسبة 40% في عام 2023م، ومع ذلك حققت المملكة المرتبة الـ 18 ضمن أكثر 20 اقتصاد مصدّر للاستثمار الأجنبي.



منصة استطلاع
PUBLIC CONSULTATION PLATFORM

مكنت منصة استطلاع، التابعة للمركز الوطني للتنافسية، العموم والقطاع الخاص والجهات الحكومية من إبداء الآراء والملحوظات حول المشروعات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية قبل إقراراها؛ للإسهام في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية المملكة.

منصة استطلاع خلال الربع الثالث من العام 2024م

131
عدد المشروعات المطروحة

1150
إجمالي الآراء والملحوظات على المشروعات المطروحة

35
عدد الجهات الحكومية

أبرز القطاعات

- قطاع العمل والرعاية الاجتماعية
- قطاع المواصلات والاتصالات
- قطاع الخدمات البلدية والتخطيط والتطوير الحضري
- قطاع المال والرقابة
- قطاع البيئة والزراعة والمياه والثروات الحية

أبرز المشروعات المطروحة

- نظام شموس الأمني
- تعديل نظام الاتصالات وتقنية المعلومات
- القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية للبرامج الاجتماعية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة
- التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة
- دليل الاعتماد المهني


نحلم ونحقق
اليوم الوطني السعودي 94
السعودي دايم يقول
#عندي_الجديد
المركز الوطني للتنافسية
NATIONAL COMPETITIVENESS CENTER
TAYSEER | تيسير